ويحتمل ان الاشارة الى كتاب الحاكم الذى هو المستدرك **بماله ادى النظر** من الصحة
او الحسن او الضعف فان هذا هو الصواب كما تقدم عن البدر ابن جماعة لكن
الاحوط فى مثل ذلك كما نبه عليه المصنف ان يعبر عنه بصحيح الاسناد ولا
يطلق التصحيح لاحتمال علة للحديث خفيت عليه قال وقد رأيت من يعبر
خشية من ذلك بقوله صحيح ان شاء الله تعالى وكثيرا ما يكون الحديث
ضعيفا او واهيا والاسناد صحيح مركب عليه قال واما الحكم للحديث
بالتواتر او الشهرة فلا يمتنع اذا وجدت الطرق المعتبرة فى ذلك
وينبغى التوقف عن الحكم بالفردية والغرابة وعن العزة اكثر ثم عاد الى
الكلام على صحيح ابن حبان فقال **ما** نافية **ساهل** اى لم يتساهل فى
التصحيح الحافظ ابو حاتم **البستى فى كتابه** الانواع والتقاسيم حتى
لمن حكم بانه متساهل يقرب من الحاكم فانه ليس بصحيح **بل** غايته انه
يسمى الحسن صحيحا وهو اصطلاح له **شرط** اى البستى فى الصحة
**خف** اى اخف من شروط غيره فانه يخرج فى الصحيح ما كان راويه ثقة
غير مدلس سمع من شيخه وسمع منه الآخذ عنه ولا يكون هناك ارسال
ولا انقطاع واذا لم يكن فى الراوى جرح ولا تعديل وكل من شيخه والراوى عنه
ثقة ولم يات بحديث منكر فهو عنده ثقة وفى كتاب الثقات له كثير ممن هذه
حاله ولذا ربما اعترض عليهم فى توثيق من لا يعرف حاله ولا اعتراض عليه
اذ لا مشاحة فى ذلك وهذا دون شرط الحاكم اذ شرط ان يخرج عن
رواة خرج لمثلهم الشيخان فى الصحيح **و**الحاصل ان ابن حبان **قد وفى به**
اى بالتزام شروطه ولم يوف الحاكم بما التزمه هذا وصرح الخطيب وغيره
بان الموطأ مقدم على كل كتاب من الجوامع والمسانيد فعلى هذا هو بعد
صحيح الحاكم كما قاله المصنف وهى روايات كثيرة اكبرها القعنبى وابى
مصعب ويحيى روايتهم اختلاف من تقديم وتأخير وزيادة ونقص
قال بعضهم احصيت ما فى موطأ مالك فوجدت فيه من المسند خمسمائة ونيفا
مسندا وثلثمائة ونيفا مرسلا وفيه نيف وسبعون حديثا قد ترك مالك

رضى الله تعالى

بماله أدى النظر،

ماساهل البستى فى كتابه،

بل شرط اخف وقد وفى به،

رضى الله تعالى عنه نفسه العمل بها ثم شرع فى بيان المستخرجات فقال **وا**ستخرجوا
اى جماعة من الحفاظ كتبا مخرجة **على الصحيحين** وغيرهما كالمستخرج للاسماعيلى
والبرقانى والغطريفى وابن ابى ذهل وابى بكر بن مردويه على البخارى
وكالمستخرج لابن عوانة وابن حمدان وابن رجاء النيسابورى والجوزقى
والشاذلى وابى الوليد القرشى وابن عمران الجوينى وابى نصر الطوسى
وابى سعيد الحيرى على مسلم وكالمستخرج لابى نعيم وابن الاخرم
والهروى والخلال والماسرخسى وابى مسعود الاصبهانى واليزدى على
كل منهما وكالمستخرج لمحمد بن ايمن على ابى داود ولابى على الطوسى على
الترمذى ولابى نعيم على توحيد ابن خزيمة والعراقى على المستدرك
وصور الاستخراج بقوله **بان** **يروى احاديث كتاب** اى يأتى المصنف
الى الكتاب فيخرج احاديثه **حيث عن** اى ظهر باسانيد نفسه **لا من طريق**
**من اليه عمدا** اى صاحب الكتاب حال كونه **مجتمعا** معه **فى شيخه** او
شيخ شيخه **فصاعدا** نعم شرطه كما نبه عليه الحافظ ابن حجر ان لا يصل
الى شيخ ابعد حتى يفقد سندا يوصله الى الاقرب الا من عذر كعلو او
زيادة مهمة قال ولذلك يقول ابو عوانة فى مستخرجه على مسلم بعد
ان يسوق طرق مسلم كلها من هنا لمخرجه ثم يسوق اسانيد يجتمع فيها
مع مسلم فيمن فوق ذلك وربما قال من هنا لم يخرجاه ولا يظن انه يعنى
البخارى ومسلما فانى استقريت صنيعه فى ذلك فوجدته انما يعنى
مسلما وابا الفضل احمد بن سلمة فانه كان قرين مسلم وصنف مثله
وربما اسقط المستخرج احاديث لم يجد له سندا يرتضيه وربما ذكرها
من طريق صاحب الكتاب ثم ان تلك المستخرجات لم يلتزم فيها موافقة
الصحيحين فى الالفاظ لانهم انما يروون بالالفاظ التى وقعت لهم عن
شيوخهم **فربما تفاوتت** اى وقع فيها تفاوت **معنى** قليلا **و**تفاوتت
**فى لفظ كثيرا** لما تقرر واستعمل المصنف ربما للتقليل والتكثير معا
كما قيل فى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ومثل ذلك ما رواه البيهقى

واستخرجوا على الصحيحين بأن،

يروى أحاديث كتاب حيث عن،

لا من طريق من اليه عمدا،

مجتمعا فى شيخه فصاعدا،

فربما تفاوتت معنى وفى،

لفظ كثيرا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)